تأثير العولمة في بنية الأسرة العربية ووظائفها
تحليل سوسيولوجي

إلهام عمران العزابي(*)

الملخص

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تأثيرات العولمة بكل ما صاحبها من تغيرات في بنية الأسرة العربية ووظائفها، وذلك من خلال التحليل السوسيولوجي لنماذج من الدراسات والبحوث التي تناولت تلك التأثيرات في نماذج من المجتمعات العربية، ومن ثم تحليل تلك التأثيرات على الصعيدين البنائي والوظيفي، والتعرف على العناصر والمكونات التي أصابها التغير وتلك التي قاوت التغير نتيجة للخصوصية البنائية والثقافية للمجتمعات العربية بصورة عامة، وخصوصية الأسرة العربية بخاصة.ووقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أسلوباً منهجياً مناسباً لتحليل ما توصلت إليه بعض الدراسات التي تناولت الأسرة العربية من نتائج وتحليلها واستخلاص مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها تشخيص واقع الأسرة العربية وما طرأ عليها من تغيرات بفعل تأثير العولمة.

* كلية الآداب – جامعة طرابلس - ليبيا

The Influence of Globalization on Arab Family structure and functions

Elham Omran Elazabi

Abstract

This study needs to examine the influence of globalization on Arab family structure and functions through a sociological analysis of some Arab Societies and their structure and functions. The study adopts a descriptive, analytic approach to analyze Arab families in the light of the conclusions of recent research.

أولاً : موضوع الدراسة وأهميتها

انطلاقاً من كون أبعاد البناء الاجتماعي لأي نسق من أنساق المجتمع مترابطة ومتكاملة من حيث البنية والعلاقات والوظيفة، فإن " التغير في أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية كفيل بأن يحدث تغيرات في الجوانب الأخرى ولكن بدرجات متفاوته [1] " ومما لاشك فيه أن مشروعات التنمية والتحديث التي شهدتها المجتمعات العربية قد أدت إلى حدوث تغيرات مصاحبة في القيم والاتجاهات، وهذا جعل الأفراد يحتلون مراكز اجتماعية ويقومون بأدوار مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها [2]. ونظراً لتباين معدلات التغير الاجتماعي في قطاعات الحياة الاجتماعية، ونظراً لعدم التناغم الواضح بين النمو السريع في النسق التقني وبين التحول البطيء في النسق العائلي والسياسي والنسق الثقافي، فإن مستوى تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مختلف الأنساق في النظام الاجتماعي، وتقبل الأفراد واستيعابهم لتلك التغيرات لا يتم بسرعة متماثلة أو متزامنة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية.

ولقد أشارت بعض الدراسات التي تناولت الأسرة في نماذج من المجتمعات العربية إلى أن القبيلة والأسرة الممتدة لا تزالان تشكلان معاً أساساً هاماً من أسس التنظيم الاجتماعي في المجتمعات العربية بعامة ومجتمعات الخليج بخاصة.

ولقد تعرض المجتمع العربي شأنه شأن المجتمعات النامية لتغيرات واسعة النطاق نظراً لتقسيم العمل الدولي، والذي نتج عنه تبعية أنظمتها المحيطية للمراكز الرأسمالية العالمية "الصناعية". كما ارتبط بها أيضاً تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في الهياكل الإنتاجية التقليدية لهذه المجتمعات التابعة، الأمر الذي أدى إلى ظهور تناقضات عديدة في مختلف المجالات. هذه التناقضات انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على النظم الاجتماعية السائدة. ولا شك أن الأسرة تعد من أهم النظم الاجتماعية التي تأثرت بهذه التحولات، حيث تغير شكلها وحجمها وبناؤها ووظائفها، وتقسيم العمل، ونمط السلطة واتخاذ القرار، ومنظومة القيم السائدة، والعلاقات بين الأجيال، فضلاً عن تغير نمط الإنتاج والاستهلاك وأساليب التنشئة الاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الدراسة السوسيولوجية للأسرة باعتبارها أحد الأنظمة

الأساسية في المجتمع وعلاقتها بالتحديث والتحضر والتطور الصناعي ينبغي أن تتم في ضوء التكوينات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، والعوامل والمتغيرات الثقافية والقيمية والديموجرافية من ناحية أخرى. ولقد تباينت وجهات نظر علماء الاجتماع والمهتمين بدراسات الأسرة من حيث أثر التحديث والتحضر والتطور الصناعي والتكنولوجي والتعليم وتطور وسائل الإعلام والعولمة على بناء الأسرة ووظائفها. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فثمة اتفاق بين علماء الاجتماع على أن هذه المتغيرات جميعها قد أحدثت تغيرات أساسية في بناء الأسرة العربية ووظائفها التقليدية المختلفة.

ومن ثم تأتي الأهمية النظرية لتلك الدراسة من كونها دراسة سوسيولوجية متعمقة تتناول قضية الثبات والتغير في الأسرة العربية بعامة، علاوة على أنها تسعى إلى محاولة البحث عن اتجاه نظري ومنهجي نستطيع من خلاله تشخيص الواقع الاجتماعي تشخيصاً سوسيولوجياً متعمقاً.

ولعل أبرز التحولات السريعة التي شهدها المجتمع العربي خلال عملية تنميته وتحديثه تتمثل في زيادة معدلات التحضر وتدفق الهجرات الداخلية من الريف والبادية إلى المدن، ومنها توطين البدو الرحل في الهجر، ومنها انتشار التعليم والتوسع في مراحله ومستوياته وأنواعه، ومنها ارتفاع مستويات المعيشة نتيجة لارتفاع دخول الأفراد ومنها سرعة الحراك الاجتماعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بالمجتمع، ومنها الحرص على تنويع النشاط الاقتصادي، وتوفير التدريب للعمالة الوطنية لتتولى بنفسها مسؤولية تحقيق التنمية. هذا فضلاً عن التغيرات السريعة التي شهدتها – وما تزال – المجتمعات العربية بفعل تأثيرات العولمة خلال السنوات الأخيرة. وقد تترك هذه التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بصماتها وانعكاساتها على بعض أبعاد النسق الأسري دون بعضها الآخر.

واستقراء الباحثة للدراسات السابقة كشف عن أن كثيراً من تلك الدراسات تناول تأثير أبعاد النسق الأسري بصفتها متغيرات مستقلة أو متغيرات وسيطة تؤثر في – أو ترتبط مع – متغيرات تابعة أخرى مثل تأثير بنية الأسرة على نمط الاستهلاك، أو على تغير القيم الاجتماعية، وتأثير علاقات الأسرة الاجتماعية على مستوى الطموح الاجتماعي لدى أفراد الأسرة، أو تأثير التنشئة الاجتماعية والمعاملة الوالدية على التماسك الأسري، أو على الجوار، أو على قيم العمل. وتشعر الباحثة

أن هناك ندرة – إلى حد كبير - في الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تتناول تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة على البناء الاجتماعي وبخاصة على النسق الأسري، لذا تبلورت لدى الباحثة فكرة إجراء دراسة تحليلية للكشف عن تأثير العولمة في النسق الأسري بأبعاده الثلاثة وفق النظرية البنائية الوظيفية وهي: بعد البنية، وبعد العلاقات، وبعد الوظيفة. ويمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: **ما مدى تأثير العولمة في بنية الأسرة العربية ووظائفها؟**

وتنبع أهمية البحث من أهمية النسق الأسري في النظام الاجتماعي، وخاصة بعد أن برزت أهمية الأسرة كوحدة بنائية للدراسة في المجتمعات المتقدمة، ولكونها تمد المجتمع بإمكاناته البشرية، ولأن التغير الاجتماعي يترك بصماته وانعكاساته الأولى في الأسرة باعتبارها أكثر الأنساق الاجتماعية حساسية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشهدها المجتمعات المختلفة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تأثيرات العولمة بكل ما صاحبها من تغيرات في بنية الأسرة العربية ووظائفها، وذلك من خلال التحليل السوسيولوجي لنماذج من الدراسات والبحوث التي تناولت تلك التأثيرات في نماذج من المجتمعات العربية، ومن ثم تحليل تلك التأثيرات على الصعيدين البنائي والوظيفي، والتعرف على العناصر والمكونات التي أصابها التغير وتلك التي قاوت التغير نتيجة للخصوصية البنائية والثقافية للمجتمعات العربية بصورة عامة، وخصوصية الأسرة العربية بخاصة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

تحتوى الدراسة على عدد من المفاهيم يمكن تعريفها من خلال التراث النظري بهدف صياغة تعريفاً إجرائياً لكل منها تستند إليه الدراسة.

1- مفهوم العولمة:

تعتبر العولمة Globalization على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والامبريقية ظاهرة مطاطيةBallons، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منظورات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون ما بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن

هناك تحديات خطيرة تواجه المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بنفس الدرجة والأهمية والخطورة على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً[3].

ولقد أثير جدلاً ونقاشاً كبيراً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن ثم يمكن القول أن هناك ثلاثة تيارات فكرية شكلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له. التيار الأول: ويرى أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنه تم تجاوز الدولة القومية باعتبارها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي[4]. ومن هذا المنظور تُعد العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تُزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل[5]. ووفقاً لذلك، فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإن قو السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة[6].

وانطلاقاً من ذلك، فإن السلطة الاقتصادية للدولة سوف تضعف نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسئوليات الاقتصادية، كما أن الحكم سيتحدد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستتمثل السياسة في القدرة على ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة. أي أن التيار الأول ينظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري[7].

التيار الثاني: ينطلق من رؤية تاريخية للظاهرة مشيراً إلى أن العولمة ليست حدثاً جديداً، بل أنها تمثل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية. حيث شكلت الإمبريالية الأوروبية في ذروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ المعاصر[8]. ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة، ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى تكتلات اقتصادية: أوروبا، وشرق أسيا، وأمريكا الشمالية[9].

ولذلك يرى" صموئيل هنتنجتون" أن من الصعب قيام حضارة عالمية كمحصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة، وأنه وفقاً للخبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصاحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب

وجود قوة كونية[10].

التيار الثالث: ويرى أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولاً نحو تقليص سلطة الدولة. ولذلك فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تنعكس في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي[11].

وفضلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على العديد من الأمور منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي كنتاج لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. بالإضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ونماذج الاستهلاك، ناهيك عن العديد من المخاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من الآثار السلبية مثل: البطالة والفقر والجريمة وتجارة المخدرات Drug-Trafficking [12].

كما يشير مفهوم العولمة أيضاً إلى الفعاليات المطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي. ومن ثم فالعولمة هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزمني والمكاني، مما يجعل العالم صغيراً[13].

بينما يرى" برهان غليون" أن العولمة هي ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة. هذه العملية يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضاً. ومن ثم يرى أن العولمة هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية الاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد. ويرى أن معنى هذه الوحدة هنا لا يقصد به التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة، وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر

المتبـــادلين. ولـــذلك ارتـــبط مفهـــوم العولمـــة بمفهـــوم "الاعتمـــاد المتبادل" Interdependence[14].

بينما يشير تعريف آخر للعولمة بأنها" التكامل في الاقتصاد العالمي والنظم المالية والسياسية العالمية وكذلك الثقافة العالمية". وأن ثمة عمليات لعولمة الاقتصاد منها: العولمة المالية، وعولمة الإنتاج، وعولمة المعرفة، وتنامي طبقة رجال الأعمال العابرة للحدود، وأخيراً وبزوغ دبلوماسية الاقتصاد وعولمة قوة الدولة[15]. في حين يشير تعريف آخر إلى أن العولمة هي نظام رأسمالي أوحد أو خاص تقوده أمريكا، وهو ما اصطلح على تسميته " الأمركة" Americanization[16].

بينما يُعرف" ديفيد هيلد" العولمة بأنها" عملية التحول في هيكل العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويتم تقييم تأثير هذا التحول بناءً على مداه وشدته وسرعته، ويولد هذا التحول تيارات إقليمية أو عابرة للقارات وشبكات جديدة من الأنشطة والتفاعلات وأساليب مختلفة لممارسة السلطة"[17].

وانطلاقاً ن ذلك، فإننا نرى أن العولمة" تمثل آلية جديدة من آليات النظام الرأسمال العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه لتحقيق هذا الهدف برز دور المؤسسات والشركات المتعددة للجنسيات على الصعيد الاقتصادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي". وهو الأمر الذي صاحبه تأثيرات إيجابية وسلبية في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية بعامة والبنى الأسرية بخاصة.

2- مفهوم الأسرة:

يشير مفهوم الأسرة إلى جماعة اجتماعية لا يمكن تجزئتها أو تقسيمها إلى جماعات أخرى، وتستند في وجودها إلى عدد من العناصر الأساسية بيولوجية ونفسية وثقافية.

ويشير الغزوي وزملاؤه إلى تعريف أوجبرن Ogburn ونمكوف Nimkoff للأسرة بأنها: " منظمة اجتماعية تتمتع بخاصية الثبات النسبي، وتتكون وحداتها من الزوج والزوجة والأطفال، وقد تكون الأسرة بدون أطفال، ويضاف إلى ذلك وجود نوع من العلاقات والروابط القوية والمتماسكة ترتكز على روابط الدم والمصاهرة والمصير المشترك "[18]، وإلى تعريف ماكيفر Maciver للأسرة بأنها: "وحدة بنائية تتشكل من رجل وامرأة تصل بينهما علاقات معنوية متماسكة مع الأطفال

والأقارب، في حين أن وجودها يكون مستنداً على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع تطلعات وآمال أفرادها[19].

ويرى بدوي أن الأسرة هي: " الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة "[20].

ويقصد بالأسرة في هذه الدراسة الأسرة العربية تلك الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء الذين يقيمون معاً في سكن عائلي واحد، وأحياناً تتكون من جيلين أو ثلاثة أجيال، وأحياناً تقتصر على جيل واحد، وترتكز على روابط الدم والمصاهرة، والمصالح المشتركة.

3- مفهوم التغير الاجتماعي :

لا شك في أن علاقة بين التغيرات الاجتماعية والتغير في بنية الأسرة ووظائفها، فأنماط الأسرة السائدة في مجتمع ما تعد انعكاساً للتغيرات البنائية التي يتعرض لها المجتمع خلال مرحلة معينة، سواء أكانت هذه التغيرات بفعل عوامل داخلية أو خارجية، أو كانت نتاجاً للتفاعل بين الجانبين : الداخلي والخارجي، ومن ثم يعد موضوع التغير الاجتماعي أحد المجالات الهامة في علم الاجتماع.

ويشير " عاطف غيث " إلى أن هناك صعوبات في تحديد أنماط التغير تتمثل **الصعوبة الأولى** في أن ما نلاحظه دائما ليس إلا جزءاً صغيراً ومحدوداً من الإطار الكبير الذي يحوي جميع الحقائق التي يرى بعضها. أما **الصعوبة الثانية** فتتعلق بالزمان، فالزمن يمكن أن يخدع الدارس أو يوقعه في الخطأ، أما **الصعوبة الثالثة** فتتمثل في الصدمة و الثبات. فما يراه الملاحظ يتوقف على الوضع الذي يلاحظ منه، وعلى الأفكار التي تسيطر أو تواجه اتجاهاته الفكرية والذهنية.

وفي ضوء ذلك، تنطلق الدراسة الراهنة من مفهوم للتغير الاجتماعي في كونه يؤدي إلى ظهور أوضاع جديدة تطرأ على البنية الاجتماعية للمجتمع العربي، هذه التغيرات الهيكلية يصاحبها تغيرات على صعيد الأسرة العربية من حيث نشأتها وتطورها وبنائها ووظائفها، فضلاً عن التغيرات التي تشهدها في مجال القيم والاتجاهات والشكل والحجم والمظاهر والجوانب البنائية الأخرى.

وإذا كانت الأسرة قد شهدت تغيرات من حيث تغير أنماطها وبنائها الداخلي

على مستوى المجتمعات الإنسانية بعامة وخلال العقود الأخيرة على وجه الخصوص، حيث أصبح نمط الأسرة النووية هو النمط السائد والشائع، بينما تراجع دور وأهمية الأسرة الممتدة في كثير من المجتمعات، وذلك تحت تأثير التغيرات المجتمعية الشاملة التي تعرضت لها المجتمعات الحديثة نتيجة للعوامل سابقة الذكر. فليس ثمة شك في أن الوظائف التقليدية التي كانت تؤديها الأسرة في ظل النظم التقليدية قد تعرضت هي الأخرى لتغيرات هامة، فظهور المؤسسات الحديثة التي أفرزتها التحولات البنائية التي تعرضت لها المجتمعات الحديثة قد أثر بشكل واضح على هذه الوظائف التقليدية المتعددة التي كانت تؤديها الأسرة في ظل النظم التقليدية في مرحلة ما قبل التحول. ومن ثم فالأمر يتطلب منا التعرف على هذه الوظائف التقليدية ومدى التغيرات التي أصابت الأسرة بعامة والأسرة العربية بخاصة في هذا الجانب. فالأسرة التقليدية لم تكن فقط مجرد مؤسسة بيولوجية وظيفتها الإنجاب فقط، وإنما كانت تقوم بوظائف متنوعة ومتعددة على كافة المستويات والأصعدة : الوظيفية والتربوية، وظيفة التثقيف، وظيفة اجتماعية، وظيفة ترفيهية وظيفة أمنية، فضلاً عن وظيفتها الإنتاجية كمؤسسة إنتاجية تقوم بإشباع الحاجات الأساسية لأعضائها، هذا إلى جانب وظيفتها الأساسية والتي تتمثل في التنشئة الاجتماعية Socialization .

ثالثاً: المدخل النظري للدراسة:

يتطلب الأمر أن نعرض بإيجاز لبعض المداخل النظرية والتي شكلت في مجموعها البحوث الخاصة بالعولمة، وذلك كمحاولة للاستفادة منها في صياغة رؤية فكرية ومدخل نظري يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

1- نظرية النسق العالمي: World System Theory

تنطلق هذه النظرية من مقولة أساسية مؤداها: أن العولمة هي العملية التي انتشر من خلالها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي. وأنه نظراً لأن النظام العالمي احتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فإن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن التمجيد الأيديولوجي Ideological Celebration لما يُطلق عليه الآن" العولمة" ما هو في حقيقة الأمر سوى أغنية جديدة للحن قديم" والرشتاين1998" في تحليله للعولمة الذي يعتمد على مفهوم

"الدول المركزية والدول المحيطية"[21].

كما تؤكد هذه النظرية أيضاً على أن مصطلحات مثل: الاقتصاد العالمي، والسوق العالمي، والعولمة، أصبحت الآن مألوفة وواضحة على المستوى السياسي والإعلامي. غير أن القليل فقط هو الذي يعرف مصدر هذه الشعارات والتي شكلت موضوعاً لأعمال العديد من السوسيولوجيين منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. ومن منطلق هذه الرؤية، فإن العولمة تمثل اتجاهاً تصاعدياً على المدى البعيد يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر من خلال عمليات دائرية. وأن معظم التغيرات التكنولوجية الحديثة والتوسعات في مجال التجارة الدولية وعمليات الحصار المختلفة تُعد جزءً من تلك التغيرات بعيدة المدى.وأن ثمة بعض التساؤلات المهمة يمكن طرحها في هذا لمجال منها: كيف تكون معظم اتجاهات التغير الحديثة متشابهة على المدى البعيد؟، وما هي أهمية الاختلافات والفروق النوعية المصاحبة لتلك التغيرات؟[22].

2- نظرية الثقافة العالمية: Global Cultural Theory

تركز هذه النظرية على مدى تناغم وسائل الإعلام عبر العالم. ويعطي هذا الاتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة، كما يعطي اهتماماً أساسياً لكيفية مواجهة الأفراد والأمم الثقافة العالمية البازغة. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم أن الثقافة العالمي موجودة بالفعل، ويرجع هذا إلى التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال خلال العقود الأخيرة، وبزوغ ما أطلق عليه" ماكلوهان Global Village"[23].

رابعاً: منهجية الدراسة:

نظراً لأن الدراسة تعد دراسة وصفية تحليلية، وذلك لأن الباحثة تستهدف التعرف على تأثير العولمة في بنية الأسرة العربية ووظائفها من خلال تحليل نتائج بعض الدراسات والبحوث التي تناولت الأسرة العربية في نماذج من البلدان العربية، ومن ثم فإن الأسلوب الوصفي التحليلي يعد أسلوباً منهجياً ملائماً لتحقيق هذا الهدف.

خامساً: الدراسات السابقة التي تناولت نمازج للأسرة العربية:

انطلاقاً من الهدف الأساسي للدراسة الراهنة والذي يتمثل في التعرف على تأثير العولمة في بنية الأسرة العربية ووظائفها ، فإنه يمكننا أن نعرض بإيجاز

لنماذج من الدراسات والبحوث الاجتماعية (الميدانية) التي تناولت الأسرة بشكل عام في نماذج للمجتمعات العربية، وذلك بهدف التعرف على أهم المتغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة كنظام اجتماعي في إطار تفاعلها مع النظم الاجتماعية الأخرى (المستوى المحلي)، وفي إطار تفاعل المجتمع العربي مع المتغيرات والعوامل الخارجية (المستويين الإقليمي والعالمي). وفي ضوء ذلك يمكننا اختيار بعض النماذج من الدراسات والبحوث التي تناولت الأسرة نوضحها بإيجاز فيما يلي:-

1- الأسرة في الجمهورية العربية اليمنية [24] سعت الدراسة إلى التوصل إلى فهم وتحليل سوسيولوجي منظم لعملية التحولات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع اليمني إنطلاقاً من الظروف والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض – ويتعرض- لها المجتمع اليمني. ومن **أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن** من أبرز التحولات في نطاق الأسرة اليمنية هو التحول من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية. وذلك التحول يؤخذ بشكل أسرع وأكثر وضوحاً من الأسرة الحضرية عنه في الأسرة الريفية. وقد أشارت الباحثة إلى أن هناك عوامل متعددة ساعدت على ذلك مثل: انتشار التعليم وارتفاع الدخول ورغبة الشباب في الاستقلال. كما وجدت الباحثة أن الهجرة سواء إلى الحضر أو إلى المجتمعات الأخرى تساعد أيضا على تحويل الأسرة الممتدة إلى أسر مستقلة نووية.

2- التحضر وأثره على الأسرة الأردنية [25]، تناول الباحث في هذه الدراسة التأثير المتبادل بين جماعة قرابية "الأسرة" وبين مجتمع محيط، وذلك من خلال السياق العام لعملية التحضر Proceses of Urbanization وقد تناول الباحث موضوع دراسته في إطار بنائي وظيفي، حيث يتألف المجتمع من أنساق متساندة بينها قدر من الاعتماد الداخلي يوفر لها حالة من التوازن النسقي، تبرز أهمية كل منها بالنسبة للآخر في حالة استقراره أو في حالة تغير التوازن أيضاً.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الأبعاد التالية (بُعد الصداقة والمساواة في العلاقات الزوجية، وبُعد الفردية والمساواة في مجال العلاقات الأخوية، وكذلك بعد الحرية والتحرر من السلطة التقليدية للآباء في مجال العلاقات بين الآباء والأبناء، وأيضا بعد الانعزال البنائي للأسرة الزواجية في مجال العلاقات القرابية الممتدة)، هذه الأبعاد جميعها تمثل أبعاداً تتضح بالدرجة نفسها لدى الأسر

الحضرية تبعاً للعوامل والظروف التي تحيط بكل أسرة، مما يدل على أن تلك الأسر تسير في الاتجاه نفسه نحو وحدة النمط وذلك لمجرد إقامتها في المدينة نفسها، أو نتيجة لتعرضها للمتغير العام ذاته (متغير التحضر)، الأمر الذي لا يمكن على أساسه أن نرفض القول بوحدة نمطية شاملة للأسرة الحضرية داخل المجتمع الحضري. وهذا يعني رفضا للافتراض بوحدة القاعدة وخطية الاتجاه في مجال التغير الأسري بفعل التغير والتحديث.

3- أثر التصنيع في بنية الأسرة السورية [26] تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على أثر التصنيع في بنية الأسرة السورية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي: كشف الدراسات عن سمات أساسية وهامة للأسرة الصناعية في المجتمع السوري من بينها: تحول الأسرة السورية من الشكل الممتد إلى الشكل النواتي، حيث جاءت نسبة 87% من أسر عينة الدراسة تفضل انفصال أبنائها عنها في المستقبل. كما أوضحت الدراسة أيضاً ميل الأسرة نحو خفض حجمها، حيث بينت الدراسة أن 43% من العينة تتألف من (4-5) أفراد، و 5ر23% تتألف من (2-3) أفراد، وذكر 3ر71% من أسر عينة الدراسة أن العدد المثالي للأسرة (4-5) أفراد. كما أظهرت الدراسة ممارسة الزوجين لأدوار جديدة مقارنة بالأدوار الزوجية في المجتمعات التقليدية، فالزوج أصبح يقوم بالأعمال المنزلية في حال عمل الزوجة خارج المنزل بنسبة 9ر69% مع استمرار الأدوار التقليدية.

4- الأسرة القروية المتغيرة، دراسة في أنماط الإنتاج والاستهلاك في قرية مصرية [27] تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التحقق من المقولة الأساسية التي مؤداها: "أن تغير الأسرة القروية كوحدة أساسية في الإنتاج إلى وحدة استهلاكية يرجع في المحل الأول إلى تغير نمط الإنتاج السائد في المجتمع ككل من النمط التقليدي إلى النمط الرأسمالي المحيطي التابع". ويرتبط بذلك أن تغير الأنماط الإنتاجية القروية نتيجة لتبني النموذج الغربي في التنمية والتكامل مع السوق الرأسمالية العالمية يؤدي إلى تغير وظائف الأسرة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: انتشار نمط الأسرة النووية عن نمط الأسرة الممتدة بصفة عامة، وذلك على مستوى القريتين، ولكن تتميز قرية الدراسة الأولى بوجود أنماط من الأسر الممتدة بصورة أكثر اتساعا من قرية الدراسة

الثانية. وتلك ضرورة اقتصادية ترتبط بانتشار نمط العمل الأسري الجماعي والذي يحتم استمرارية الوحدة الأسرية الإنتاجية، ومن ثم فهناك استمرارية لأشكال الإنتاج التقليدية رغم هيمنة الرأسمالية المحيطية على الاقتصاد الريفي.

5- أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة المصرية [28]، انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مؤداها: أن العلاقات الأسرية والقرابية الممتدة آخذة في الانحسار والاتجاه إلى الشكل النووي المنعزل تحت تأثير عوامل التحديث Modernization والتحضر Urbanization والتصنيع Industrialization، لأن النمط الأسري النووي المنعزل هو أنسب الأنماط وأكثرها ملاءمة للتقدم الحضاري والصناعي، على عكس النمط الممتد Extended والذي يحول دون التقدم. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تحتل أهمية خاصة وذلك لاختلافها عن الدراسات والبحوث الأخرى والتي تنطلق من نفس الفرضية محاولة إثباتها والتأكد من صحتها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يتعلق بالأسرة الحضرية منها: أن الأسرة الحضرية المتفرعة من القرية منها ما هو ممتد بالشكل التقليدي ومنها ما هو ممتد بالشكل المعدل Modi fied، ومنها ما هو مستقل، أو ما أطلق عليه الباحث "الشكل الحديث" ويرجع تنوع أنماط الأسرة إلى تنوع أنماط المهن في الحضر وتعرضها لتأثير التحضر والتصنيع، كعوامل من عوامل التحديث Modernization أما النمط الغالب في الإقامة بالنسبة لمعظم الأسر الحضرية يتمثل في الإقامة المستقلة " الأسرة النووية" في مسكن الوالدين أو بعيدة عن مسكن العائلة بنسبة 5ر54% من الأسر الحضرية. وكان 3ر27% من الأسر يقيمون في مساكن مستقلة وقريبة من مسكن الوالدين (في الشارع نفسه) بينما كان 1ر9% يقيمون في الحي نفسه.

6- الالتقاء الحضاري وأثره على تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر [29]، حاولت الباحثة في هذه الدراسة أن تتعرف على بعض مظاهر التغير في بناء الأسرة القطرية، مع التركيز على متغير "الالتقاء الحضاري" كأحد الأسباب والعوامل المسئولة عن التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها الأسرة في المجتمع القطري. ويعني الالتقاء الحضاري من وجهة نطر الباحثة " التثقيف" أي الاتصال بين ثقافة المجتمع القطري والثقافات الأخرى الوافدة عليه، مما أدى إلى تغيرات اجتماعية وثقافية كان لها أثرها الواضح في البناء الاجتماعي للأسرة القطرية. وكأن الباحثة

بهذا تفترض في صياغتها لموضوع بحثها أن جوهر التغير في المجتمع القطري بصفة عامة، والأسرة القطرية بخاصة إنما يكمن في عملية الاتصال الثقافي بين المجتمع القطري وغيره من المجتمعات الأخرى ومن ثم اعتبار هذا المتغير متغيراً مستقلاً حيث يفوق تأثيره المتغيرات الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي: أدى الالتقاء الحضاري إلى تغير بناء الأسرة في المجتمع القطري، بحيث أصبح النمط السائد هو الأسرة النووية مما ساعد على انتقال المجتمع من مجتمع بدوي إلى مجتمع شبه صناعي. وكذلك اختلاف دور الأب في الأسرة الحديثة عن دوره في الأسرة التقليدية الممتدة حيث أصبح الأب في الأسرة النووية هو المسئول الأول عن تربية الأبناء وإعالتهم، وبذلك تقلص دور الأعمام والأخوال والأجداد عما كان عليه الوضع في المراحل السابقة على التغير الاجتماعي الذي كان يسيطر فيها نمط الأسرة الممتدة.

7- الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي: [30] حاولت الباحثة في دراستها أن تقدم تحليلاً للبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي من خلال انعكاسه على بناء الأسرة، وصولاً إلى معرفة التغيرات والتحولات الحديثة التي طرأت عليه، ومدى تأثر الأسرة "كوحدة بنائية" فيه بهذه التغيرات. وقد اعتمدت الباحثة في الدراسة على أكثر من منهج (المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي والذي اعتمدت عليه في معالجة البيانات الميدانية). وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي: أن الأسرة الكويتية ما تزال تميل إلى التقليد أكثر من ميلها إلى التجديد فيما يتعلق بخروج المرأة للعمل ومشاركتها للرجل. وأن الدخل المادي يلعب دوراً هاماً في حياة الأسرة الكويتية، حيث انعكس ذلك على استخدامها للوسائل والتجهيزات التكنولوجية الحديثة. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن الشكل السائد في الأسرة الكويتية هو نمط الأسرة النووية وليس الأسرة الممتدة رغم ازدياد الاتجاه إلى الإنجاب ومن ثم تضخم حجم الأسرة.

سادساً: تعليق على الدراسات السابقة:

لا شك في أن التغيرات البنائية التي تعرضت لها المجتمعات العربية وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين من الصعوبة فهمها وتحليلها والكشف عن أبعادها وجوانبها المختلفة بمعزل عن السياق العالمي والتحولات التي يتعرض لها من ناحية، والسياق الإقليمي والمحلي من ناحية أخرى. أي أن تلك التغيرات قد

جاءت انعكاساً لمجموعة من العوامل والظروف المحلية والإقليمية والعالمية المتداخلة والمشابكة. وأن تلك التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية بصفة عامة قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنظمة الأسرية. حيث تعرضت لمجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية، الأمر الذي لفت انتباه المتخصصين إلى ضرورة إجراء دراسات أمبريقية لرصد تلك التغيرات وتشخيصها وتحديد أبعادها والعوامل المختلفة المسئولة عن تلك التغيرات. وعلى الرغم من وجود مجموعة متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت الأسرة العربية بعامة كما أوضحنا في سياق العرض السابق للدراسات والبحوث التي تتعلق بموضوع البحث في نماذج مختلفة للمجتمعات العربية، إلا أن معظم الدراسات قد تم إنجازها خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ومن ثم لم تتعرض للتحولات العالمية والإقليمية والمحلية التي حدثت خلال حقبة التسعينيات من حيث انعكاساتها على الأسرة العربية. ومن جانب آخر، فقد ركزت كل دراسة على جانب أو بعض الجوانب التي تتعلق بواقع الأسرة العربية وأغفلت الجوانب والأبعاد الأخرى، ومن ثم جاءت في معظمها دراسات جزئية تفتقر للرؤية الشمولية.

سابعاً: استخلاصات عامة :

لقد توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي :

1- على الرغم من التحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبعد حصولها على استقلالها السياسي، إلا أن تلك التحولات قد تميزت بالطابع النسبي، بمعنى أنها تختلف من حيث حجمها ومعدلاتها ومجالاتها والعوامل المسئولة عنها، فضلاً عن آثارها المختلفة من مجتمع عربي لآخر. تلك الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء مجموعة من العوامل مثل : الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية لكل مجتمع عربي من جانب، وطبيعة العلاقة بين المجتمع العربي والمجتمع الدولي ودور كل مجتمع في التقسيم الدولي من جانب آخر. هذا بالاضافة الى مدى استجابة المجتمع نفسه للتغيرات والتفاعل معها، ومن ثم قدرته على التفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية من جانب ثالث.

2- تبين من التحليل البنائي التاريخي للمجتمعات العربية أن التحولات التي تعرضت لها خلال النصف الثاني من القرن العشرين وإن كانت نتاجاً لظروف

ومتغيرات داخلية في بعض جوانبها، إلا أنها قد جاءت انعكاساً لعوامل ومتغيرات خارجية في الجوانب الأخرى. وأن حصول معظم هذه المجتمعات على استقلالها السياسي خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات لم يعن بحال من الأحوال حصولها على استقلالها الاقتصادي. فانهيار الأشكال التقليدية للاستعمار (العسكري المباشر) قد ارتبط بظهور أساليب حديثة لجأت إليها القوى الأوروبية المتقدمة صناعياً والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة فرض هيمنتها وسيطرتها الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

3- أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قد أسهمت بدرجات متباينة في التحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية بعامة، تلك التغيرات قد انعكست على الأسرة العربية باعتبارها أحد أهم النظم الاجتماعية من حيث بناؤها ووظائفها وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية.

4- أوضحت التحليلات التي تتعلق بالشروط التي يجب توافرها في زوجة الابن وزوج الابنة، وجود مجموعة من الشروط والمحددات والمعايير المتعددة والمتباينة والتي توضح مدى التناقضات الاجتماعية نتيجة للتغيرات التكنولوجية والحضرية وتأثير وسائل الإعلام وتطور التعليم وتغير أسلوب التنشئة الاجتماعية. من تلك الشروط حسب أهميتها ما يلي : التدين، الجمال، السمعة والأخلاق الحميدة، أن تكون ربة منزل، النسب والأصل، التعليم، أن تكون محجبة، وأن تكون من نفس الإمارة، أن تكون ملتزمة بالعادات والتقاليد. فضلاً عن مجموعة من الشروط والمحددات الأخرى منها أن تهتم بشئون بيتها، وأن تكون من نفس القبيلة، وأن تكون عاملة. وأن تكون من نفس الأسرة، وأن تكون مواطنة، وأن يكون سنها مناسباً لسن الابن، وأخيراً أن يكون الوضع الاقتصادي لأسرتها جيداً. ومن ثم فإن النظرة المتفحصة لتلك الشروط توضح أن هناك تراجعاً في بعض المحددات التقليدية وظهور محددات جديدة تعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتأثيراتها المختلفة من ناحية، ووجود عناصر ومحددات تقليدية ثابتة ومستمرة من ناحية أخرى مما يؤكد على أن التغيرات في نسق القيم والعادات والتقاليد لم تكن تغيرات جذرية. فالعناصر والمحددات والشروط الحديثة لم تؤد إلى انهيار تام للمحددات والعناصر التقليدية التي ترتبط بالبنية الثقافية للمجتمع.

5- أما الشروط التي يجب توافرها فيمن يتقدم للزواج من البنت، فثمة اختلاف

كبير بالمقارنة بالشروط التي يجب توافرها في زوجة الابن، حيث تراجعت بعض القيم وطغت قيم أخرى جديدة وبخاصة قيم التدين وبرزت قيم المواطنة، والسن، وعدم الزواج من قبل، والتعليم، والقدرة على تحمل المسئولية، والعمل، والاعتماد على النفس، والوضع الاقتصادي. بينما تراجعت قيم أن يكون باراً بأهله وأهل زوجته. وكذلك احترام المرأة وحسن معاملتها، والالتزام بالعادات والتقاليد، وأن يكون من نفس القبيلة، والقيم الخاصة بالنسب والأصل. وهو ما يؤكد على تراجع بعض القيم وظهور قيم جديدة ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع وبخاصة خلال العقود الأخيرة. تلك التغيرات تعكس مستوى التنمية الاجتماعية الذي حققه المجتمع على كافة الأصعدة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فضلاً عن ارتفاع معدلات التحضر والتعليم، والتأثيرات الواضحة لوسائل الإعلام (المحلية والاقليمية والعالمية)، تلك التغيرات أحدثت تغيرات واضحة على صعيد الأسرة العربية. غير أن هذه التغيرات لم تكن بحال من الأحوال تغيرات جذرية، وانه إذا كانت بعض المحددات والشروط التقليدية قد تراجعت من حيث أهميتها في الاختيار للزواج، فالواقع الفعلي يؤكد على أن ثمة شروطاً أخرى ما تزال مستمرة وأنها لم تختف تماماً بالرغم من ظهور وانتشار قيم وشروط أخرى جديدة أصبحت أكثر تأثيراً في الأسرة الإماراتية. ومن ثم فتداخل وتجاور تلك القيم التقليدية والقيم الحديثة داخل البنية الاجتماعية والثقافية يؤكد على عناصر الثبات والتغير أكثر مما يشير إلى وجود نسق ثقافي وقيمي واحد يحكم بنية الأسرة الإماراتية وأنماط علاقاتها الاجتماعية و القرابية.

ثامناً : مستقبل الأسرة العربية في ظل المتغيرات العالمية: رؤية استشرافية

لا شك في أن تلك التغيرات التي مرت بها المجتمعات العربية خلال السنوات الأخيرة بفعل تأثير العولمة قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة العربية باعتبارها من أهم النظم الاجتماعية من حيث بناؤها ووظائفها وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نرى أن وضع تصور مستقبلي أو صياغة رؤية استشرافية حول مستقبل الأسرة العربية في ظل المتغيرات العالمية والتحديات المختلفة التي تفرضها العولمة بأبعادها المختلفة وآلياتها الحديثة والمتطورة يُعد مسألة صعبة **وذلك لمجموعة من الاعتبارات منها :**

1- أن تصور انهيار النظم الاجتماعية التقليدية بما فيها نظام الأسرة بكل ما تحتوي عليه من قيم وعادات وتقاليد وعناصر ومكونات في ظل هذه التحديات الخارجية مسألة أيضاً تحتاج إلى مراجعة، وذلك لأن الواقع الفعلي يثبت أنه رغم حدوث بعض التغيرات في بنية الأسرة ووظائفها وأدوارها الأساسية، إلا أن هذه التغيرات لم تكن جذرية. وإنما ظلت الأشكال التقليدية للأسرة (الممتدة والمشتركة) بكل ما تتضمنه من منظومة للقيم الاجتماعية التقليدية (القبلية) مستمرة حتى الآن. ومن المتوقع أن تستمر خلال المراحل القادمة وأن تزداد قوة وتأثيراً في ظل التحديات الجديدة والتي تسعى القوى الكبرى من خلال ما تملكه من وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة إلى تحطيم وتدمير الثقافات المحلية والقومية، ومن ثم القضاء على النظم الاجتماعية التقليدية.

2- أنه إذا كان دور وسائل الإعلام (المحلية والعربية والعالمية) ذا تأثير واضح في بنية المجتمع الثقافي والقيمية، فلاشك أن الأمر يتطلب دعماً لدور الأسرة بحيث يمكنها من القيام بوظائفها التقليدية وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية وإعداد أجيال مؤهلة فكرياً وثقافياً ونفسياً واجتماعياً لمواجهة تلك التحديات المستقبلية.

3- أن مواجهة تلك التحديات الاقتصادية والثقافية والتقنية للعولمة يتطلب التنسيق بين المؤسسات المختلفة والتي تشترك مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية (المؤسسات الرسمية والأهلية) من أجل خلق جيل واع ثقافياً وفكرياً واجتماعياً يستطيع أن يتعايش ويتفاعل مع تلك التطورات القادمة مع الاحتفاظ بهويته وبخصوصيته الثقافية والتي كانت – وما تزال – ذات تأثير واضح في تشكيل وعيه وكيانه الاجتماعي. فالأمر لا يتطلب الانعزال عن تلك التطورات، وإنما يتطلب التفاعل معها بوعي والاستفادة من ايجابياتها بما يضمن للمجتمع الاستقرار ويحقق الأمن الاجتماعي من ناحية، والتنمية الشاملة من ناحية أخرى.

4- وفي ضوء هذه الاعتبارات فإننا نرى أنه مهما حدث من تغير في بنية الأسرة ووظائفها التقليدية، فإنها سوف تظل محتفظة بكيانها التقليدي الذي يرتبط ببنية المجتمع وخصوصيته الثقافية والتي استمرت عبر آلاف من السنين. ولاشك أن قيام الأسرة العربية بهذه الوظائف في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية سوف يتوقف على دور المؤسسات الأخرى التي تشترك معها في هذه الوظائف وبخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية سواء كانت تلك المؤسسات رسمية أو أهلية.

5- ومن ثم فإنه لا بد من مراجعة شاملة لمفهوم الأسرة، والاتجاهات النظرية

المختلفة التي تتناسب وفهم طبيعة الأسرة العربية في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة التي يمر بها العالم بصفة عامة، حيث حدثت تطورات وتغيرات جديدة أثرت بلا شك في الأسرة ووظائفها ومتطلباتها والشروط التي تنطلق منها حتى تستطيع مواكبة العالم الجديد والذي أصبح يمثل قرية صغيرة.

6- ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل لابد من مراجعة للقيم والعادات والتقاليد وكيفية المحافظة عليها في ظل نظام أسري يتسم بالترابط والتماسك وتدعيم جوانب التفاعل في ظل المتغيرات الحديثة التي أصبحت تضرب بجذورها في بلدان العالم النامي من نظم وأشكال أسرية جديدة (المعاشرة بدون زواج، الأساليب الحديثة في إنجاب الأطفال) وغيرها من متغيرات عالمية جديدة، أخذت تهدد القيم الأسرية في البلدان النامية.

المراجع

1- بشير، رفعت رمضان، التغير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية، الكويت، دار السلاسل، ص 20 0

2- حسين، عليه حسن (1985م) 0 التنمية نظرياً وتطبيقياً، الكويت: دار القلم، ص9

3- See:-

- Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23,4,1999.pp.607-616.

- Sklair,L. " Transnational Practices and The Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme, University of Oxford, 1998.

4- See:-

- " Globalization Definition", http://www.investor words:com/2182/globalizatio.html.2004.p.1.

- Kenichi Ohmae, "the End of The Nation State (New York) Free Press. 1995.

5- See:-

- David Held,Et Al, " Global Transformations, Political, economics and Culture", Cambridge: Polity Press, 2000.p.3.

- Christopher . Chase-Dunn, " Globalization : A world - Systems Perspective" , Journal of World- Systems Research , Vol V, 2,1999. pp. 188-190.

6- Smith Strange, " The Retreat of The State: The Diffusion of Power in The World Economy", Cambridge: Cambridge University Press, 1996. p.4.

7- M.Albrow, " The Global Age ", Cambridge : Polity Press, 1996. p. 85.

8- Fred Halliday, " Globalization: Good Or Bad? LSE Roundtable Discussion, October 2000, p.8.

9- W.Rnigrok & Tulder, " The Logic of International Restructuring ", London: Rout ledge, 1995.

10- Samuel P. Huntington, " The Clash of Civilization and The Remaking of World Order ", New York, Simon & Schuster, 1996.p.91.

11- Anthony Giddens, " Globalization : A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge : Polity Press, 1990. p.32.

12- Rainer Tetzaff, " World Cultures Under The Pressure of Globalization : Experiences and Responses From the Different Continents ", Http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-121.html.1998.pp.1-2.

13- Tomlinson J, " Cultural Imperialism , The John Hopkins University Press> Baltimore, 1991.pp. 22-23.

14- انظر:

- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي أبو ظبي، أبريل 1997.

- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في "

العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبة مدبولي، القاهرة. 1999، ص .112

15- J.R.Short, Y.Kim. M. Kuus & H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities Research : Data Problems I Comparative Analysis, International Journal of Urban and Regional Research, Vol,20,No,4, (December 1996),p.697.

16- Ali Baghdadi ," Globalization : The New Invasion of Third World , A critical Analysis ", In: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2.

17- David Held, Et Al, " Global Transformation ", Op,Cit,p.16.

18- See:-

-" The Globalization Website , Globalization Theories " http://www.cc.emory.edu/SOC/globalization/ theories.html.2000.pp.1-2.

- " Modern History Source Book : Summary of Wallerstein on World system Theory ", http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html.pp.1-6.

19- Christopher Chase- Dunn, " Globalization : A World Systems Perspective ", Journal of World System Research , Vol,V,2,1999.pp.186-192.

19- الغزوي، فهمي سليم وآخرون (2000م) 0 المدخل إلى علم الاجتماع، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،ص 2130

20- المرجع نفسه، ص213

21- See:-

-Leslie Sklair ," Globalization", In : Sociology Issues and Debates (ed) Macmillan , Press LTD.1999. pp.328-330.

- Kimon Valaskakis , " Globalization As Theatre ", International Social Science Journal , 160, Unesco , June, 1999. p.154.

22- See:

- Robertson, Roland, " Globalization : Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity ", pp.25-44,

- .M. Featherstone, S. Lash, and R. Robertson (eds), Global Modernities. London: Sage, 1995. p. 40.

23-نورية حمد الحوري، التحولات الاجتماعية – الاقتصادية والبناء الأسري، مع دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1985. ص212 – 234.

24- ادريس فالح نايف عزام، التحضر وأثره على الأسرة الأردنية من وجهة نظر بنائية وظيفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1975.

25- عدنان أحمد مسلم وآخرون، أثر التصنيع في بنية الأسرة السورية، دراسة ميدانية في مؤسسات القطاع الصناعي العام لمدينة دمشق، شئون اجتماعية، العدد 59، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1998. ص ص 79-106.

26- فايزة عبد المنعم سليم، الأسرة القروية المتغيرة، دراسة في أنماط الانتاج والاستهلاك في قرية

مصرية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. 1988. ص ص 4-16، ص ص 276-291، ص ص 571-591.

27- صلاح الدين محمد عبد المتعال، أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة. 1971.

28- السيد محمد الحسيني، التقليد والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربي، الندوة العالمية الثالثة لمراكز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة "الإنسان والمجتمع في الخليج العربي " الكتاب الأول. 1979، ص440

29- جهينة سلطان العيسى، الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة. 1975.

30- غنيمة يوسف المهين، الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.